

بإدارة التفتيش والناشرية وحماية المستهلك  
مديرية التفتيش الإدارية  
دائرة التفتيش العام

الرقم ١٦٩٦٨  
التاريخ ٢٠٢٣/٥/١٤  
الإحالة

مديرية الشركة  
لرقم ٥٠٩  
التاريخ ٢٠٢٣/٥/١٤  
اسم الدائرة



رقم الوارد: ٥٥٥  
التاريخ: 2023/5/29  
مرفق دمشق للأوراق المالية

البنك العربي سورية  
ARAB BANK - SYRIA  
الهيئة العامة العادية

يوم الاحد الموافق 2023/05/28

عملاً بأحكام المادتين 164 و165 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والمادتين 22 و23 من النظام الأساسي للبنك العربي - سورية، بخصوص الدعوة إلى اجتماع الهيئة العامة العادية للبنك العربي - سورية شركة مساهمة مغفلة عامة، في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً من يوم الاحد الموافق لتاريخ 2023/05/28 في فندق الفورسيزنز - قاعة الليفانت، وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني يكون الاجتماع الثاني بنفس المكان الساعة 12:00 ظهراً، حيث تم نشر الدعوة في صحيفتين يوميتين لمدة يومين (علماً أنه جرى نشرها في النشرات الالكترونية استناداً الى كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم (7035/أ) تاريخ 2020/5/14 وتعميم هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم 22 تاريخ 2020/5/18 المتضمنان الموافقة على نشر الدعوة لحضور اجتماعات الهيئة العامة في الصحف الالكترونية المذكورة أدناه عملاً بالإجراءات الصحية الإستثنائية السارية بتاريخ نشر الدعوات)، والمرفق نسخة عن كل منها مع هذا المحضر، متضمنة جدول أعمال الجلسة وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 في الصحف الالكترونية التالية:

جريدة البعث	العدد 857	بتاريخ 2023/05/12
جريدة الثورة	العدد 864	بتاريخ 2023/05/12
جريدة البعث	العدد 858	بتاريخ 2023/05/14
جريدة الثورة	العدد 865	بتاريخ 2023/05/14

بناءً على الكتاب الموجه إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك 838/م.ع/2023 تاريخ 2023/5/14 والمتضمن إبلاغها الدعوة المذكورة لتسمية مندوباً عنها لحضور هذا الاجتماع.

وبناءً على الكتاب الموجه إلى مصرف سورية المركزي رقم 840/م.ع/2023 تاريخ 2023/5/14 والمتضمن إبلاغه الدعوة المذكورة لتسمية مندوباً عنه لحضور هذا الاجتماع.

وبناءً على الكتاب الموجه إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية 837/م.ع/2023 تاريخ 2023/5/14 والمتضمن إبلاغها الدعوة المذكورة لتسمية مندوباً عنها لحضور هذا الاجتماع.

فقد عقدت الهيئة العامة العادية للبنك العربي - سورية اجتماعها الأول في الساعة 11 صباحاً من يوم الاحد بتاريخ 2023/05/28 في فندق الفورسيزنز - دمشق، بحضور عدد من مساهمي شركة البنك العربي - سورية المساهمة المغفلة العامة والتي يحويون سهماً بالأصالة وعددها (26,322,127) سهماً وتشكل ما نسبته (52,115%) من رأس مال شركة البنك العربي - سورية المساهمة المغفلة العامة، وأسهماً بالوكالة وعددها (5,184,772) سهماً وتمثل ما نسبته (10,267%) من رأس مال شركة البنك العربي - سورية المساهمة المغفلة، وبذلك يكون عدد الأسهم الإجمالي الممثلة (31,506,899) سهماً وتشكل ما نسبته (62,381%) من رأسمال شركة البنك العربي - سورية (وفق جدول الحضور المرفق).



صورة طبق الأصل

٢٠٢٣ ٥/٢٩

كما حضر اجتماع الهيئة العامة العادية عدد من أعضاء مجلس الإدارة وهم السادة : د. عماد معتوق و السيد طارق الزعيم و السيد فراس الكردي و السيد علاء التميمي و تغيب باقي أعضاء المجلس بعذر مقبول وفقاً لقانون الشركات ومندوبين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك كل من / السيد / معلا ديوب و السيد /مصطفى اسماعيل بموجب كتاب التكليف 1/12/3086/9183 تاريخ 2023/05/23 وكل من الأنسة /نور زغلول والأنسة/ مريم الحكيم كمندوبين عن مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب 16/2720/ص تاريخ 2023/05/21 و السيد/أحمد الفصار و الأنسة/مروى منصور حاتم كمندوبين عن هيئة الأوراق والأسواق المالية بموجب الكتاب 732/ص-إ.م تاريخ 2023/05/21.

كما حضر الاجتماع السيد / أسعد شرباتي مدقق حسابات البنك.

حيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توافرت، من حيث إصدار الدعوة وحضور مساهمين بأكثر من النصاب الذي توجبه المادة (166) من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وحضور أغلب من أعضاء مجلس الإدارة وتمثيل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمندوب عنها، وتمثيل مصرف سورية المركزي بمندوب عنه، وتمثيل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بمندوب عنها، فإن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده.

بعد أن تنازل كافة الحضور عن الشروط الشكلية للدعوة بدأت الهيئة العامة العادية للبنك العربي - سورية، شركة مساهمة مغلقة عامة أعمالها.

استناداً لأحكام المادتين 181 و182/1 من قانون الشركات، ترأس الهيئة العامة العادية رئيس مجلس الإدارة الدكتور / خالد واصف الوزني الذي سعى كل من الدكتور وليد الأحمر و السيد عمر هانب الحسيني كمراقبي تصويت و السيدة شام الشركس كمدون لوقائع الجلسة.

وبعد التأكد من تحقق شروط انعقاد الهيئة العامة العادية وموافقها بالإجماع على جدول الأعمال ، أعلن رئيس الجلسة بدء مناقشة بنود جدول الأعمال على النحو التالي:

1. الاستماع لتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للدورة المالية 2022، ولخطة العمل للسنة المالية المقبلة.
2. الاستماع لتقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2022.
3. مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما.
4. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطات، إن أمكن، وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف.
5. اتخاذ القرار بخصوص توزيع الأرباح، إن وجدت، وفق مقترح مجلس الإدارة.
6. تحديد تعويضات ومصاريف أعضاء مجلس الإدارة عن 2022.
7. تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2022.
8. انتخاب مدقق الحسابات لسنة مالية واحدة وتعيين تعويضاته.
9. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2022.
10. مناقشة موضوع اتفاقية الدعم الفني والإداري بين البنك العربي - سورية والشريك الاستراتيجي.

1.1. الاستماع لتقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية 2022، ولخطة العمل للسنة المالية المقبلة:

تلا السيد رئيس الهيئة العامة تقرير مجلس الإدارة و الذي تضمن استعراض ما تم إنجازه حتى نهاية العام 2022 على مختلف الأصعدة وخطة عمل البنك لعام 2023. كما تضمن التقرير التطورات على صعيد المشهد الاقتصادي العالمي و الإقليمي و المحلي ، حيث بالرغم من أقول حدة وتبعات وأثار جائحة كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي خلال



Handwritten signatures and initials at the bottom of the page.

العام 2022، حيث أنه بالرغم من أفول حدة وتبعات وأثار جائحة كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي خلال العام 2022، إلا أن الاقتصاد العالمي شهد خلال 2022 مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ومن جانباً آخر، شهدت دول المنطقة العربية بشكل عام تحسناً في معدلات النمو الاقتصادي بعد انحسار جائحة كورونا وارتفاع الطلب في العديد من القطاعات الاقتصادية مثل قطاع الخدمات والقطاع السياحي، كما إستفادت العديد من الدول العربية المنتجة للنفط من الإرتفاع الكبير في أسعار النفط، وزيادة الطلب عليه، ما انعكس في تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً نتج عنها فوائض مالية مرتفعة، وكذلك حققت الدول العربية المستوردة للنفط نمواً مقبولاً بشكل عام، رغم تأثرها بإرتفاع أسعار السلع الأساسية والنفط عالمياً، ما انعكس على مستويات العجز المالي والمديونية العامة لديها، وفي الوقت نفسه فقد تأثر بعض من دول المنطقة بتبعات الضغوط على موازن مدفوعاتها، ما أدى إلى إتخفاض ملموس في أسعار صرف عملاتها المحلية.

أما على الصعيد المحلي، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة لتحسين الأوضاع المعيشية بشكل عام، وفي ظل إرهابات التحديات الإقليمية والعالمية المختلفة، وما شهدته العام 2022 من التداعيات والازمات الإقليمية والدولية فقد أُلقت جميعها بظلال من التحديات والمعيقات على مجمل النشاط الاقتصادي و خلقت صعوبات إضافية، حيث شهد معدل التضخم ارتفاعاً حاداً، وتراجع سعر صرف الليرة السورية بشكل ملموس، و شهدت امدادات الطاقة إختناقات متكررة، صاحب ذلك تراجع قيمة الحوالات الخارجية المرسلة من قبل السوريين المقيمين في الخارج الى أقربائهم في الداخل، مما عمق الأزمات المعيشية لجهة الإرتفاع المتواتر في أسعار السلع والخدمات.

إلا أنه، وعلى الرغم من ذلك كله، تبقى إحتتمالات التعافي والإيمان والثقة بمستقبل الإقتصاد السوري بمختلف قطاعاته والإمكانات القائمة والكامنة فيه وإرتفاع منسوب التفاؤل والأمل بإمكانية الخروج من الحالة الراهنة موجودة، وخاصة في ظل بوادر الانفتاح العربي على سورية والذي من المتوقع ان يلمس الإقتصاد السوري نتائجه الإيجابية خلال الفترة القادمة بإذن الله.

ورغم كافة الصعوبات والتحديات الاقتصادية، إلا أن القطاع المصرفي الخاص في سورية استطاع تجاوز هذه الصعوبات والتعامل مع كافة تداعياتها بشكل مدروس، الأمر الذي يعكس قدرته على العمل ضمن ظروف صعبة والتعامل مع كافة المتغيرات بشكل مرن، هذا بالإضافة إلى الدور الهام والمتابعة النوعية الحثيثة والمستمرة التي يقوم به مصرف سورية المركزي فيما يتعلق بالإشراف على أعمال المصارف وتوجيهها وتعزيز الحفاظ على حقوق مودعيها ومساهمتها وسلامة أوضاعها المالية.

ضمن هذا الإطار، واصل البنك العربي - سورية خلال العام 2022 انتهاج استراتيجيته الرامية الى التوسع التدريجي في أنشطته المصرفية والاستثمارية بما يتوافق مع المخاطر المقبولة والمعتمدة في هذا المجال، كما سعى البنك العربي - سورية إلى تعزيز قدراته الرقابية للتعامل مع الظروف التشغيلية الصعبة وإستمرار حالة عدم التأكد والتقلبات المستمرة في بيئة العمل، وقد استطاعت إدارة البنك تحقيق نمو ملموس في معظم بنود الإيرادات التشغيلية، إلا أن ارتفاع الكلف التشغيلية الناجمة عن إستمرار الإرتفاع في معدلات التضخم قد حد من انعكاس هذا النمو على صافي الأرباح بشكل ملموس، كما وإضلت إدارة البنك معالجة الديون المتعثرة من خلال التوصل لمعالجات وتسويات مقبولة لتلك الديون كما واصلت جل إهتمامها لمحافظة الديون المتعثرة حيث قامت بتجنيب مؤونات ومخصصات إنتمائية كافية، وذلك بما يتناسب والمعايير الدولية المعتمدة وكافة التعليمات والسياسات الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

هذا، وقد بلغ صافي الربح للبنك العربي - سورية بعد الضريبة والمخصصات للعام 2022 ما مجموعه (27.8) مليار ليرة

سورية مقارنة بمقارنة برح صافي قدره (62) مليار ليرة سورية للعام 2021، علماً بأن الأرباح غير المتحققة والناجمة عن إعادة تقييم مركز القطاع البنوي قد بلغت (27.4) مليار ليرة سورية خلال العام 2022 في مقابل (68.3) مليار ليرة سورية تم



تسجيلها خلال العام 2022. هذا، وقد شهد إجمالي الدخل التشغيلي للبنك نمواً بما نسبته 126% خلال العام 2022 ليصل إلى (11.6) مليار ليرة سورية مقابل (5.1) مليار ليرة سورية تم تحقيقها خلال العام 2021. بالمقابل، شهدت إجمالي المصاريف التشغيلية للبنك، باستثناء المخصصات الإئتمانية، زيادة بمقدار (5.9) مليار ليرة سورية ونسبة 89%.

على صعيد آخر، نمت ودائع العملاء بنسبة 24% لتصل إلى (203.8) مليار ليرة سورية بنهاية العام 2022. في حين ارتفع صافي محفظة التسهيلات الائتمانية بنسبة 199% لتصل إلى (49.3) مليار ليرة سورية بنهاية العام 2022. هذا، وقد حافظت نسبة كفاية رأس المال على مستوياتها المرتفعة حيث بلغت 37.83% بنهاية العام 2022 مقارنة 38.59% بنهاية العام 2021، في حين بلغت نسبة السيولة القانونية بالليرة السورية ما نسبته 27%. لتبقى ضمن مستويات مريحة ومقبولة، وبما يفوق النسب المقررة من قبل مصرف سورية المركزي.

كما إستمرت إدارة البنك بالعمل، و حسب توجهات مجلس الإدارة، بالتحوط لكافة المخاطر و لاسيما المخاطر التشغيلية والعمل على تخفيف اثارها قدر الامكان، بالإضافة إلى تواصل الجهود لضبط بيئة الرقابة الداخلية وتعزيز مستويات السيولة، إلى جانب الإستمرار بالعمل على ترسيخ مستوى الحاكمية المؤسسية وتطبيقها بما يتناسب مع توجهات مصرف سورية المركزي وتعليماته الرامية إلى المحافظة على متانة وسلامة الأصول المالية للمصاريف العاملة وتعزيز منعتها في مواجهة مختلف الظروف والمستجدات وتجنب المخاطر.

هذا، وبرغم صعوبة الظروف التي يمر بها البنك والمخاطر والتحديات التي تواجهه، وإستمرار إنعكاساتها السلبية على الاقتصاد، إلا أن البنك العربي - سورية يؤمن ويثق بقدرة الاقتصاد الوطني على التعاطي مع كافة المستجدات وتجاوز الصعوبات والتعامل مع كافة التحديات السياسية والاقتصادية والعودة لمواصلة مسيرة الإعمار والتنمية وعودة ظروف التشغيل الى طبيعتها السابقة، مؤكداً على حرصه والتزامه بالثوابت التاريخية والقيم والممارسات المصرفية الحسنة التي تشكل أساس نشاطه واستحقاقه لثقة مساهميهِ وعملائهِ.

ختاماً، بإسْمِ وإبْاسْمِ إخواني أعضاء مجلس الإدارة، أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى مصرف سورية المركزي وجميع العاملين فيه والقائمين عليه على الدور الفعال والمحوري الذي يقوم به لضمان سلامة وإستقرار الجهاز المصرفي السوري. كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى مساهمينا الأعضاء عملائنا الكرام على دعمهم المستمر وثقتهم الدائمة بالبنك، وإلى الإدارة التنفيذية بكافة مستوياتها، وإلى كافة موظفينا الأعزاء لما بذلوه من جهد ووقت وعمل دؤوب للمحافظة على إسم البنك وسمعته كمؤسسة مصرفية محافظة ورصينة وذات مصداقية عالية، مؤكداً للجميع التزامنا وتطلعنا إلى مواصلة العمل والأمل بتحقيق نتائج مالية أفضل.

2. الاستماع لتقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2022، ومناقشة اقتراح المجلس فيما يتعلق بهذه الحسابات والأرباح المحققة: قام السيد/ أسعد شرباتي - مدقق الحسابات - بتلاوة تقريره إلى الهيئة العامة للبنك العربي - سورية عن وضع الشركة المالي حتى الفترة المنتهية في 31/12/2022، وحرصاً على أن ميزانية وحسابات الشركة صحيحة وأعدت وفقاً للقانون والأصول وتظهر بشكل عادل حسابات الشركة ومركزها المالي عن السنة المالية 2022.

3. مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهم: فتح باب المناقشة حيث طلب الحضور المساهمين التاليين:



قدم الدكتور عمر الحسيني شكره لرئيس المجلس و الأعضاء و الإدارة التنفيذية في ظل هذه الظروف و استفسر عن السبب في عدم نجاح مساعي الإدارة في معالجة موضوع المخصصات و الديون المتعثرة و تسأل فيما اذا كان إيجاد حل لهذه الديون سوف يحقق البنك أرباح و يتم تغطية الخسائر المتراكمة قدرها ما يقارب 20 مليار ليرة سورية.

المهندس خليل إبراهيم الخشي توجه بعدد من الأسئلة وفق ما يأتي:

- 1- لماذا قيمة السهم في السوق اقل من قيمته الدفترية ؟
  - 2- هل هناك خطط للتوسع وفتح فروع جديدة واقترح تملكها وليس استئجارها؟
  - 3- ما هي قيمة الديون المتعثرة وما تم تحصيله خلال عام 2022 وماهي الخطط الموضوعة لتحصيل الديون المتعثرة لعام 2023 ؟
  - 4- الأرباح التشغيلية لا يمكنها تغطية الخسائر المتراكمة فكيف للمساهم ان يحصل على أرباح وهل يمكن الحصول على الأرباح خلال عام 2023 ؟
- كما بين امنيته لزيادة تمويل المشاريع الصناعية و الزراعية.

الدكتور وليد الأحمر: شكر رئيس مجلس الإدارة و مجلس الادارة و الإدارة التنفيذية على تحقيق البنك الأرباح تشغيلية .

الدكتور زياد زنبوعة:

- لم يتوجه بالشكر لمجلس الإدارة توجه بالتحية للدكتور خالد الوزني و افاد انه يحب التفاؤل و لكن الأرباح المحققة ليست متوافقة مع توقعات المساهم وهي مخزية بالنسبة للبنك العربي- سورية و تسأل كيف نعمل على زيادة الأرباح و حجم الخسائر المتراكمة بعام 2021 والتي تتجاوز الـ 20 مليار. س ، اذا تم تخفيض هذه الخسائر بمبلغ 300 مليون ليرة سورية فإننا نحتاج الى 60 سنة لتغطيتها .
- هناك اختلاف في الأرقام حول تحصيل الديون المتعثرة حيث افاد رئيس مجلس الإدارة ان الرقم هو 1.9 مليار بينما ما ورد في التقرير المالي يبين انه 1.5 مليار فما هو السبب؟

أجاب السيد رئيس مجلس الإدارة على كافة الأسئلة وفق ما يأتي:

- قيمة الأرباح التشغيلية ارتفعت.
- قيمة السهم في السوق المالية يخضع لمعايير عديدة منها المضاربة على الأسهم و اسهم البنك العربي ليست للمضاربة إنما أسهم تورث، لهذا السبب قيمتها الدفترية أعلى من قيمتها السوقية .
- سوف يبحث مجلس الإدارة موضوع التوسع في الفروع عن طريق تملكها.
- سوف يتم تعويض الخسائر المتراكمة بتحصيل الديون المتعثرة و يتم التعاون مع مصرف سورية المركزي بهذا الصدد و نتوقع ان تكون هذه اقل من 3 سنوات.
- حجم الأرباح ليس متوافقا بالنسبة لرأس المال كما افاد الدكتور زياد زنبوعة و نتوقع ان يكون عام 2025 هو عام تغطية الخسائر و توفيق الأرباح و التوسع في الفروع و زيادة رأس المال.

كلف السيد رئيس الهيئة العام المدير المكلف السيد غسان أبو النيل بشرح بعض الأرقام بخصوص المخصصات.

حيث بين السيد أبو النيل ما يأتي:



Handwritten signatures and initials, including a large signature and the number '5'.

- حصل البنك 1.9 مليار من خمسة عملاء تقريباً وتم اخذ مخصصات منها بقيمة 400 مليون تقريباً لذا ما أفاد به السيد رئيس المجلس هو رقم صحيح وما ورد في التقرير المالي (1.5 مليار) هو أيضاً قم صحيح.

- هناك دين واحد يشكل ما نسبته الى 60% من حجم الديون المتعثرة وبمجرد تحصيله يمكن للبنك تحصيل الأرباح.

ناقشت الهيئة العامة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات وميزانية الشركة وحساباتها وبالتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية.

4. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف:

تمت مناقشة موضوع الاحتياطيات وبناءً على نتائج البنك المتحققة لعام 2022 (أرباح قبل الضريبة وأرباح مركز القطع البنوي غير المحققة) بلغت الأرباح المحققة مبلغ وقدره 592,305,409 خمسمائة واثان وتسعون مليون وثلاثمائة وخمسة الاف واربعمائة وتسعة ليرات سورية فقط لا غير).

لذلك توجب اقتطاع:

- احتياطي قانوني بقيمة 59,230,541 ليرة سورية.

- احتياطي خاص بقيمة 59,230,541 ليرة سورية

بالتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ذلك.

5. اتخاذ القرار بخصوص الأرباح. إن وجدت، وفق مقترح مجلس الإدارة:

أشار رئيس الهيئة العامة الى ان نتيجة أعمال البنك للعام 2022 متضمنة أرباح مركز القطع البنوي قد بلغت 27,772,989,535 ليرة سورية. حيث أن نتيجة أعمال البنك للعام 2022 بدون مركز القطع البنوي صافي الأرباح بقيمة 418,763,055 ليرة سورية كما بلغت الخسائر المدورة للسنوات السابقة 20,573,708,369 ليرة سورية. لذا تحول الأرباح لتغطية الخسائر المتراكمة.

بالتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ذلك.

6. البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2022 واتخاذ القرار بشأنها:

تمت مناقشة موضوع تعويضات أتعاب أعضاء مجلس الإدارة عن عضويتهم في المجلس خلال العام 2022. حيث أشار السيد رئيس الهيئة العامة الى تنازل أعضاء مجلس الإدارة عن التعويضات والبدلات لعام 2022.

وقد بين السيد/ رئيس الهيئة العامة ان مبلغ 113,635,722 ل.س (مائة وثلاثة عشر مليون وستمائة وخمسة وثلاثين الف وسبعمائة واثان وعشرون ليرة سورية فقط لا غير) والمذكور بالتقرير السنوي لعام 2022 يمثل مصاريف سفر وإقامة لأعضاء المجلس.

وبالتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على هذا البند.

7. تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2022.

تمت مناقشة موضوع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن العام 2022 وبناءً على نتائج البنك المتحققة لعام 2022. أرباح صافية بقيمة بقيمة 418,763,055 ل.س (أربعمائة وثمانية عشر مليون وسبعمائة وثلاثة وستون الف وخمسة وخمسون ليرة سورية) والخسائر المدورة للسنوات السابقة البالغة 20,573,708,369 (عشرون ملياراً وخمسمائة و



ثلاثة وسبعون مليون و سبعمائة و ثمانية آلاف و ثلاثمائة و تسعة و ستون ليرة سورية) وبالتالي لا يوجد أية مكافآت لرئيس و أعضاء مجلس الإدارة.  
بالتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ذلك.

8. انتخاب مدقق الحسابات لسنة مالية واحدة وتعيين تعويضاته:

استناداً لأحكام المادة / 24 / من النظام الأساسي للبنك بشأن تعيين الهيئة العامة مؤسسة عربية أو دولية من ذوي الأختصاص والسمعة والنزاهة في التدقيق. وكذلك كمفوض خارجي لتدقيق الحسابات حسب معايير المحاسبة الدولية ومبادئ ومقررات لجنة بازل. ولاحقاً لتعليمات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لجهة تعيين مدقق حسابات من جدول المحاسبين القانونيين المعتمدين من قبل مجلس المحاسبة والتدقيق. وبعد المناقشة ومدخلات السادة المساهمين، تم إعادة انتخاب السيد / أسعد شرباتي من قبل الهيئة العامة بالإجماع كمدققاً لحسابات الشركة وذلك للدورة المالية 2023 وفوضت الهيئة العامة بالإجماع مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

9. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2022 .

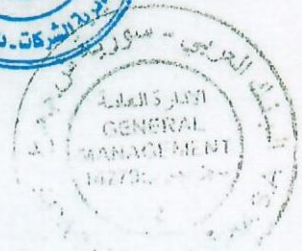
وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تبرئة ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام وممثلي البنك عن أعمال الشركة خلال السنة المالية 2022 .

10. عرض موضوع اتفاقية الدعم الفني والإداري بين البنك العربي - سورية و الشريك الاستراتيجي.

أشار السيد رئيس الجلسة إلى نية البنك في إبرام عقد الإدارة مع البنك العربي ش.م.ع لمدة عام اعتباراً من 2023/1/1 إلى 2023/12/31 . وقد أشار رئيس الجلسة إلى أن الخدمات المقدمة من البنك العربي تشمل:

- المساعدة في تطوير البرامج الإلكترونية المصرفية والدعم الفني اللازم في هذا المجال.
  - إعداد الكوادر البشرية وتدريب موظفي البنك وتأهيلهم بشكل مستمر.
  - تسهيل عمل البنك العربي - سورية مع المصارف المراسلة في خارج القطر.
  - خدمات أخرى يطلها البنك العربي - سورية من الشريك الإستراتيجي، وخاصة في مجال صياغة وإعداد السياسات والإجراءات البنكية المناسبة.
- قيمة العقد السنوي هو 50 ألف دولار، ولا يمكن توقيعه ونفاذه إلا بعد موافقة مصرف سورية المركزي عليه. وحيث أن مصرف سورية المركزي قد أورد بعض الملاحظات حول بنود العقد، فإننا نطلب موافقة الهيئة العامة على تفويض مجلس الإدارة بمناقشة هذه التعديلات مع الشريك الاستراتيجي وإقرارها بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي، حيث سيتم عرض الاتفاقية على مصرف سورية المركزي للحصول على موافقتهم.

تم فتح باب النقاش وبحث وافصل الهيئة العامة بالإجماع على إبرام الإدارة لعقد الدعم الفني وعلى قيمته السنوية بعد موافقة المصرف المركزي عليه ومفوض مجلس الإدارة بمناقشة التعديلات مع مصرف سورية المركزي والحصول على موافقتهم وإبرام العقد في التعديلات النهائية التي يستنسبها مصرف سورية المركزي ومجلس الإدارة.



بانتهاؤ مناقشة كامل بنود جدول الأعمال، أعلن السيد رئيس الهيئة العامة اختتام أعمال الهيئة العامة العادية بتمام الساعة 1.30 ظهراً من ذات تاريخ الاجتماع.

مراقب التصويت الدكتور عمر هائب الحسيني



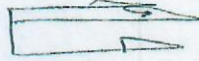
مراقب التصويت الدكتور وليد الأحمر



مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك



رئيس الهيئة العامة العادية: الدكتور / خالد واصف الوزني



مدون الجلسة

شام المشركس



صورة طبق الأصل

٢٩ أيار ٢٠٢٢